

Distr.
GENERAL

A/48/212
16 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٩ من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين
العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص مذكرة من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تأثير
الجزاءات على البيئة (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٧٩ من القائمة الأولية.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

* A/48/50

مرفق

مذكرة من حكومة يوغوسلافيا بشأن تأثير الجزاءات على البيئة

ترغب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أن تؤكد للمجتمع الدولي الأهمية الكبيرة التي تعلقها على البيئة وحمايتها وتحسينها وأنها تولي كل ذلك الاهتمام المناسب، الذي عبر عنه في اعتماد السياسة الوطنية لحماية البيئة.

وتعرب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومتها عن استعدادهما لمواصلة التعاون الدولي في ميدان البيئة على أساس مبدأي المساواة وعدم التمييز اللذين يشكلان في المقام الأول إحدى المبادئ الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وإن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعرض أساسا الإنسان للخطر باعتباره من الجنس البشري. كما تتعرض لحقوق الفرد غير القابلة للتصرف في الحياة والصحة وحفظ البيئة وتنميتها وكذلك سائر حقوق الفرد الكثيرة الواردة في الأعراف الدولية والوطنية. ولكل ذلك تأثير ضار على ممارسة حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، الملتزم بدقة بمراعاة هذه الحقوق، بكفالة توافر الظروف اللازمة لإعمالها. وفرض الجزاءات إنما يتعارض مع هذه الالتزامات.

فعلاوة على كونها منافية للعديد من الوثائق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ووثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها)، فإن الجزاءات تنتقص من أحد المبادئ الأساسية في هذا الميدان ألا وهو أنه لا يمكن الاستغناء عن التعاون الدولي ويجب إعماله، دونما تمييز ضد أي دولة أو أمة أو بمعزل عنها.

ففي نهاية العام الماضي، اتخذت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مبادرة وقدمت أدلة وفيرة إلى مجلس الأمن، أي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، على أن المسائل البيئية ينبغي ألا تخضع لجزاءات جائرة وألا تكون الدوافع لفرضها هي دوافع سياسية، ووزعت هذه المبادرة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (A/C.2/47/10 و A/C.2/47/11).

وتود الحكومة الاتحادية أن تكرر التأكيد أيضا في هذه المناسبة على أن الضرر الذي يلحق بالبيئة، خاصة بالنظر إلى أن البيئة تعامل كجزء لا يتجزأ من التنمية، وفي ظل الجزاءات وتشديدها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٠، إنما يؤدي إلى زيادة تفاقم الاضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجسيمة بالفعل التي تعاني منها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولذلك نوجه نداء آخر بهدف التمكين من إقامة تعاون علمي وتقني، وأن يتم توفير الحد الأدنى من الامكانيات لتنفيذ الوثائق الدولية العديدة المتعلقة بالبيئة، التي كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا من بين موقعيها، وأن ترفع الجزاءات متى كانت القضايا البيئية ذات طابع عالمي.

وترغب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الاعتقاد بأن التقاليد الديمقراطية في العالم أكثر أهمية من المصالح السياسية الحالية. وهذا التراث إنما يمهد السبيل لامكانية تأكيد حق كل فرد في المعيشة في بيئة صحية. وعقاب الأفراد بل أيضا عقاب الدول بأكملها لا يجدي شروى نقيير لأن المجتمعات لا يمكنها أن تحقق الكثير وحدها. بل إن هذا العقاب تترتب عليه آثار عكسية. وتعرب حكومة يوغوسلافيا الاتحادية عن أملها في ألا يؤيد العالم هذا الخيار وأن يسود هناك شعور بالتعقل والواقعية.

— — — — —